

# الأختيار الثوري

جريدة شهرية مغربية

التمن : 2 F. PRIX

OPTION REVOLUTIONNAIRE

Revue Mensuelle Marocaine

أبريل 1976 AVRIL

Poste Restante, 103 avenue de la République - Paris 11°

العدد 4 N°

## تقييم لتجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

لتجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ،  
وذلك من زاوية النقد الذاتي .

( انظر الصفحة ٢ )

النضالية ، كما تطرقنا لهفواتها وأخطائها ،  
ونناقضاتها الداخلية التي كانت عاملا أساسيا  
في ميلاد الاتحاد الوطني .  
وفي هذا العدد نواصل عرضنا بتقييم

في العدد السابق من « الأختيار الثوري »  
تطرقنا لأهم التطورات التاريخية التي عرفتها  
الحركة الاستقلالية المغربية . ولقد حاولنا  
إبراز مكاسب هذه الحركة عبر تطور أشكالها

في أواخر 1963 هاجر الى الخارج للبحث عن  
عمل . واستقر في بلجيكا حيث تابع نشاطه  
النقابي هناك . وسط اخوانه في المهجر . فساهم  
في وضع اللينيات الاولى لنشاط نقابي - اجتماعي .  
كما شارك في تكوين مدرسة لمحاربة الامية للعمال  
المغاربة ، وعمل على تأسيس جمعيات للعمال  
المغاربة والعرب ضمن النقابات البلجيكية .

وبعد ذلك ذهب الى ليبيا للاشتغال في شركة  
الخطوط الجوية ، ولعب هناك دورا كبيرا في  
توعية العمال المغربية من أجل الدفاع عن حقوقهم .

في نوفمبر 1972 اختطف الرفيق الحسين  
المانوزي من تونس العاصمة ومنذ ذلك الحين لم  
يظهر له أثر حتى ساد الاعتقاد على انه استشهد  
لكن في 13 يونيو 1975 تمكن من الفرار من احدى  
معتقلات الحكم السرية هو ومجموعة من رفاقه  
وبعض ضباط الصخيرات من بينهم ضابط الصف  
الذي اغتيل عند القاء القبض عليه . وقد أصدرت  
ادارة الامن ، اعلانا للبحث عن الحسين المانوزي  
بتاريخ 13 يوليو 1975 ، كما اصدر في شأن  
بقية الفارين .

وبعد تسعة أشهر من القاء القبض عليه بعد  
فراره بالحكم لا زال صامت عن مصيره . ان  
الحسين المانوزي ليس الوحيد في هذه الحالة  
فمشرات المناضلين المختطفين منذ عدة شهور لا  
زال مصيرهم مجهولا حتى الآن . والحكم يلتزم  
السكوت المطبق حولهم ، رغم جميع الدلائل على  
أنهم بين يديه .



دخل الحسين المانوزي ميدان النضال منذ  
ريغان شبابه كباقي أفراد عائلته . ابتداء نضاله  
داخل خلايا الشباب منذ تأسيس الاتحاد الوطني  
للقوات الشعبية . ساهم بديناميكية عالية في  
في تثبيت ركائز الحزب الفتي وسط الجماهير .

## من اجل الحقيقة عن مصير المناضل الحسن المانوزي بنعلي

تحاول أجهزة المخابرات في الآونة الاخيرة ترويح  
اشاعات حول اغتيال المناضل الحسين المانوزي .  
بينما يؤكد بعض المناضلين الاتحاديين انه لا  
يزال على قيد الحياة رغم الاعتقال السري .

ان النظام الرجعي ، من خلال القمع المستمر ،  
والتصفيات الجسدية ، والمحاكمات المتتالية ،  
والاحتفاظ في الاعتقال السري بعشرات المناضلين ،  
يحاول المحافظة على جو ارهابي بهدف الحد من  
نضالية الجماهير ، والنيل من معنويات المناضلين  
غير أن هذه السياسة القمعية لن تزيد الجماهير  
وطلائعها المناضلة الا صمودا وكفاحية على درب  
النضال من أجل التحرر والديموقراطية .

اننا نوجه نداءا حارا الى كل الديموقراطيين  
في العالم ، وإلى جميع للقوى الوطنية من أجل :  
- ارفعام الحكم على رفع حاجز الصمت  
المضروب حول مصير المناضل الحسين المانوزي  
بنعلي .

- المطالبة بمعرفة الحقيقة عن كل المناضلين  
المختطفين الذين يجهل مصيرهم .

- فرض اطلاق سراح كل المعتقلين  
السياسيين .

## تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

وتوضيح الصراع القائم ما بين هذا الحكم  
الاقطاعي المتحالف مع الاستعمار الجديد ،  
والجماهير الشعبية المستغلة والمحرومة .

### المشاركة في الحكومة

لقد كان بإمكان مشاركة بعض العناصر  
القيادية من الاتحاد الوطني في حكومة سنوات  
٥٨ - ٦٠ ، ان تعطي نتائج ايجابية لو انها  
جاءت في سياق الحملات التوضيحية الجماهيرية  
واعتمدت تطبيق برنامج واضح يستهدف  
تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية  
وتجنيد الجماهير الشعبية للدفاع عنها . لكن  
الصراع ما بين العناصر الاتحادية في الحكومة  
والعناصر الرجعية بات منحصرا في دوائر اجهزة  
الدولة ، « او داخل القصور الملكية دون ان ينفذ  
صداها الى الخارج » ( الشهيد المهدي بنبركة )

وهذا ما يفسر لنا سهولة التي تمكن بها  
الحكم من اخفاق هذه التجربة . فعوضا من  
تحقيق الاهداف والمشاريع الاقتصادية  
والاجتماعية التي وضعتها الحكومة لنفسها ،  
( التصميم الخماسي ، اصلاح الزراعي ،  
التعليم ، التصنيع ... ) فان الحكومة كانت في  
الحقيقة مبررا في يد الحكم الاقطاعي لتحقيق  
اهدافه القمعية : بناء الجهاز القمعي وربطه  
بالديوان الملكي ، اجهاض المحاولة الشعبية  
لتحرير لصحراء ذلك بتواطئ مكشوف مع  
الاستعمار الاسباني ، وضع العراقي امام  
تضامن الشعب المغربي مع كفاح الشعب  
الجزائري ، تصفية جيش التحرير ، منع الحزب  
الشيوعي ، القمع الوحشي بالريف .. كل هذا  
تم باسم الحكومة الوطنية ، وذلك بدون ان  
تكون وسائل السلطة الفعلية في يد العناصر  
التقدمية ، بل ان الحكم الاقطاعي هو الذي كان  
يمركزها ويحتكرها استعدادا للقمع الوجه ضد  
الجماهير ، واستعدادا للانفراد بالسلطة ،  
وارغام الحكومة على تقديم استقالتها .

ان الدرس الذي يجب ان نستخلصه من هذه  
التجربة ، هو ان المشاركة في الحكم مع الاقطاع  
والاستعمار الجديد ، مع وضع الصراع الطبقي  
للجماهير على الهامش ، والاكتفاء بالصراع في  
« نطاق مغلق » لا يمكنها ان تغير شيئا من  
طبيعة الحكم القائم بل انها عاجزة حتى على  
ضمان استمرار المكتسبات الجزئية على المستوى  
الاقتصادي والاجتماعي .

غير ان اخفاق التجربة الحكومية سنة ٦٠ ،  
وتسلط القمع ضد الاتحاد الوطني ، لم يمنع  
هذا الاخير من الاستمرار في الحملات السياسية  
والنضالية من اجل توضيح اهدافه وتوعية  
وتسييس الجماهير ، نذكر منها على الخصوص  
الحملة الشعبية من اجل المطالبة بـجلاء القواعد  
العسكرية الاجنبية من الوطن ، والمطالبة  
بانتهاء مجلس تأسيسي ، والاضراب العام  
الناجح الذي شمل مجمل القطاعات الاقتصادية  
والادارية والحملات التضامنية مع الشعب  
الجزائري .

وفي غمرة هذا النشاط الجماهيري ، وهذه  
التجارب السياسية الاولى للاتحاد الوطني ،  
ينعقد المؤتمر الثاني للحزب الذي كان فرصة  
مهمة لتقييم النتائج والانطلاق بالحركة نحو  
آفاق جديدة .

الهدف الذي سيحجب مرحليا التناقضات  
الداخلية التي حملها معه الاتحاد الوطني منذ  
تأسيسه . ولقد عبر الميثاق التأسيسي عن هذا  
الواقع بقوله : ... « لا يوجد تناقض ما بين  
العناصر التي تؤلف الشعب المغربي » .

اما من الناحية التنظيمية ، فلقد اعتمد الاتحاد  
الوطني على التجمعات العامة كاسلوب تنظيمي ،  
ورفع شعارات « اللامركزية » و « اللاحزبية »  
كرد فعل على الاسلوب البيروقراطي الابوي الذي  
اتبعتة قيادة حزب الاستقلال . والملاحظ ان  
الاندفاع في ردود الفعل ضد حزب الاستقلال قد  
سمح باستقطاب بعض العناصر لمجرد عدائها  
لهذا الحزب ، وخاصة بعض العناصر من حزب  
الشورى التي لعبت دورا هاما في تعميم شعار  
« اللاحزبية » .

يتضح لنا اذن ان تأسيس الاتحاد الوطني  
قد توج الرغبة الجماهيرية الصادقة في التخلص  
من القيادة البورجوازية والاستمرار في طريق  
التحرر الوطني ، الا ان هذا التحول في الحركة  
الاستقلالية لم يتم على أسس ايدولوجية  
واضحة ، وممارسة سياسية وتنظيمية تضمن  
ارتباط النضال التحرري الوطني بالنضال ضد  
اعداء الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، بل  
ان هذا التحول قد تم بواسطة تيار جماهيري  
واسع ضم في صفوفه عناصر اجتماعية ذات  
المصالح المتضاربة والمتناقضة .

وقد يكون من المنطقي والمشروع طرح سؤال  
حول مدى ايجابية او سلبية الشكل الذي تم  
به هذا التحول ، وهل لم يكن بإمكان العناصر  
القيادية للتيار الجماهيري بلورة الصراع ضد  
القيادة البورجوازية واعطائه ابعاد ايدولوجية  
وتنظيمية ، ام ان بعض الصراعات الذاتية قد  
عجلت بالانفصال قبل انضاجه ؟

غير ان الذي يهمنا هنا هو الادراك الصحيح  
للاسس الاجتماعية والسياسية التي بني عليها  
الاتحاد الوطني ، والتناقضات الداخلية التي  
حملها معه منذ البداية ، ذلك ان تحليل التجربة  
الحزبية والكشف عن طبيعتها ، هو الفحص  
المدقق لهذه التناقضات وتطوراتها ، وانعكاس  
صراعاتها على مستوى الاختيارات السياسية  
والايدولوجية ، وعلى مستوى الساحة  
التنظيمية والنضالية .

## نجاح الاتحاد الوطني في التوعية

### والتعبئة وتعبئه في قيادة

### النضال الثوري

وكانت هذه الانطلاقة تقتضي تنظيم حملات  
سياسية توضيحية لشرح اهداف الاتحاد  
الوطني وفضح طبيعة خصومه واعدائه . وهذا  
ما قام به الحزب غداة تأسيسه ، حيث استطاع  
تعبئة الجماهير وتجنيدهما لفضح طبيعة الحكم

ان الظروف الموضوعية لتأسيس الاتحاد  
الوطني ، يجب البحث عنها في التحول النوعي  
الذي عرفته الحركة الوطنية في اواخر  
الاربعينات ، وذلك بالتحاق افواج عديدة من  
العمال والفلاحين بصوف حزب الاستقلال .

ولقد ادى هذا التحول الاجتماعي البنيوي الى  
احداث صراعات داخلية ما بين القواعد الشعبية  
المتطلعة الى التحرر الجذري ، والقيادة الحزبية  
التي حاولت حصر الحركة الاستقلالية في آفاق  
اصلاحية ضيقة .

فبعد عملية « ايكس لبيان » التي تعتبر  
مؤامرة استعمارية لاجهاض المد التحرري  
الجماهيري في المغرب العربي ، وبعد تجربة  
ثلاث سنوات من الاستقلال الشكلي ، تكون  
سخط عام لدى الجماهير والقواعد الشعبية  
لحزب الاستقلال حول نتائج سنوات من  
النضال والتضحيات الجسام ، بحيث ان  
الاستقلال الشكلي لم يستفد منه الا الاستعمار  
الجديد وحفنة من الاقطاعيين والبورجوازيين .

وكانت هذه الخيبة وهذا التذمر حافزا جديدا  
لتطوير الصراع داخل حزب الاستقلال ، وبلورة  
تيار جماهيري قاعدي يعبر بصدق على رغبة  
الجماهير في استمرار النضال التحرري الوطني ،  
وينادي بفصل البورجوازية على قيادة حركة  
التحرير .

ولقد اخذ هذا التيار شكله التنظيمي المموس  
بانطلاقة « الجامعات المتحدة » كفروع حزبية  
مستقلة عن القيادة ، ثم تأسيس الاتحاد  
الوطني للقوات الشعبية كبديل لحزب  
الاستقلال .

وهنا نلاحظ ان الاتحاد الوطني الناشيء لم  
يكن حزبا منظما يعبر ويدافع عن مصالح طبقة  
معينة ، بقدر ما كان عبارة عن تيار جماهيري  
واسع ، وجبهة طبقية تضم العمال والفلاحين ،  
والمثقفين والتجار الصغار ، وحتى بعض  
البورجوازيين .. كما انه حاول توحيد مكونات  
ذات طابع مختلف ، فجمع ما بين الاتحاد  
المغربي للشغل ، وتنظيمات المقاومة وجيش  
التحرير ، بالاضافة الى بعض « الاطراف  
السياسية » .

اما القاسم المشترك ما بين هذه الروافد ، فهو  
الهدف الموحد في استكمال التحرر الوطني ، هذا

ان انطلاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية  
على اساس استمرار الكفاح الوطني ، قد لقي  
لدى الجماهير الشعبية صدى عميقا ، واستقبلته  
بحماس كبير ، ووجدت في شعاراته ترجمة  
لمطامحها الوطنية التحررية .

## المؤتمر الثاني

لا شك ان التقارير التي صادق عليها المؤتمر الثاني تعتبر متقدمة قياسا بالبنائات التأسيسية للاتحاد الوطني .

فان ركزت مقدمة التقرير الذهبي على الدروس الاساسية المستخلصة من تجربة الاستقلال الشكلي ، كما نبذ التقرير « الاختيار الرأسمالي المعاكس لمصالح الجماهير الشعبية » واكد « ان اشتراكية وسائل الانتاج هي وحدها تسمح بالتححرر من التبعية والتخلف » ، ورسم الخطوط العريضة لبرنامج وطني تقدمي .

اما التقرير السياسي فقد ابرز التناقض ما بين قوتين اساسيتين : الاستعمار الجديد والحكم الفردي المطلق وقسم من البورجوازية من جهة ، والجماهير الشعبية من جهة اخرى .

اما سلبيات هذه الاختيارات في طرحها لبديل ثوري حقيقي ، فنظهر في غموض الخط الايديولوجي والاكتفاء بشعار « الاشتراكية » بشكل عام وغامض ، الشيء الذي نلمسه في عدم ابراز ديناميكية الصراع الطبقي للمجتمع المغربي ، وعدم توضيح طبيعة السلطة المنشودة والاكتفاء بشعار : « الشعب هو مصدر السلطات » .

اما عن المسألة التنظيمية ، فانها لم تدرس بالعناية الكافية والمطابقة للاختيارات والبرامج المصادق عليها .

والجدير بالذكر ، ان المؤتمر عاش تناقضات خطيرة تشكل بداية الصراع ما بين المتناقضات التي اشرفنا اليها في تأسيس الاتحاد الوطني . ذلك ان قيادة الاتحاد المغربي للشغل حضرت المؤتمر كقوة منظمة تريد فرض توجيهها عبر « التقرير الذهبي » ، بينما طمست القيادة الحزبية « الاختيار الثوري » للشهيد بنبركة ، كتقرير جد متقدم في تقييمه للتجارب السابقة وفي تحليله للوضع واقفا . هذا بالاضافة الى ان عددا من المؤتمرين عينوا من طرف القيادة .

غير ان هذه التناقضات والخلافات تجاوزتها القيادة الحزبية ككل بتسويات ومساومات تمت في الكواليس ، وذلك دون اشراك المناضلين المؤتمرين في هذا الصراع ، بل ان « الاختيار الثوري » لم يظهر له وجود في القواعد الا بعد مرور سنوات عديدة على المؤتمر الثاني . وهكذا فان « تركيب المؤتمر والاجهزة القيادية المنبثقة عنه ، والقرارات التي صادق عليها ، هي في الحقيقة ثمرة لدبلوماسية الكواليس اكثر منها نتيجة لتعبير المؤتمرين ديمقراطيا عن ارادتهم »

ان طمس الصراع بهذا الشكل لم يكن الا تأجيلا مؤقتا لاحتراد التناقض مع قيادة النقابة . كما ان خلفية هذه المساومة كانت في الحقيقة هي الحفاظ على نوع من الوحدة والقوة تحضيرا للانتخابات الموعودة من طرف الحكم .

## التجربة الانتخابية

ان الاستفتاء على الدستور كان مناسبة جديدة بالنسبة للاتحاد الوطني لتجنيد الجماهير من اجل فضح طبيعة هذا الدستور والاعراض الاقطاعية - الاستعمارية التي يخدمها . ولقد

كان شعار « المقاطعة » شعارا صائبا لقي استجابة هامة وسط الجماهير الشعبية .

وبعد مقاطعة الاستفتاء على الدستور الممنوح توجهت هذه الحركة السياسية بنجاح الاتحاد الوطني في انتخابات مجلس النواب الذي قرر المشاركة فيها على اساس استعمال هذا المجلس كمنبر لفضح التحالف الحاكم وسياسسته اللاشعبية في جميع المجالات ، وتقديم البديل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وبواسطة استعمال الحركة الانتخابية كشكل من اشكال النضال ، حقق الاتحاد الوطني مكاسب ايجابية فيما يخص توعية الجماهير وتسييسها وكسب العطف الواسع للحزب وسطها . لكن مقابل ذلك ، فان الحزب كان عاجزا على التأطير التنظيمي للجماهير وقيادة نضالها وفقا لاستراتيجية واضحة ، وذلك بسبب من تركيبه الداخلي والتناقضات المترتبة عنه ، وبسبب من واقعه التنظيمي المانع . . .

فلاحظ من جهة ، ان « الوحدة » التي تمت في المؤتمر الثاني مع قيادة النقابة قد عرفت هزات خطيرة خلال هذه الفترة ، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل ، وتوضيح التوجيه الاقتصادي الضيق لى قيادة النقابة .

اما من جهة اخرى ، فان بعض الشعارات التي كانت ترفع بمناسبة الانتخابات البرلمانية كانت متناقضة ومتباينة والمستوى التنظيمي للحزب . وقد ترجم « البيان للشعب المغربي » هذه الشعارات بقوله : « لا سبيل لاصلاح النظام القائم وعلاجه او تزكيته ، وان الاتحاد الوطني لا يرى دواء له غير زواله » .

ان تنظيما جماهيريا مانعا يعالج مشكل السلطة بهذا الشكل يحكم على نفسه بالانتكاس . وهكذا كانت الخسارة السياسية والتنظيمية سنة ٦٣ حينما شن الحكم حملة قمعية شرسة ضد الاتحاد الوطني باعتقال قيادته ، واختطاف واغتيال المئات من مناضليه واطره ، وشل نشاطه في جميع المجالات . . .

ان هذا الشلل الذي اصاب الاتحاد الوطني على اثر القمع الوحشي الموجه ضده هو الذي يفسر لنا غيابه في الانتفاضة الشعبية الدامية لسنة ٦٥ ، التي عبرت فيها الجماهير الشعبية عن رفضها للحكم القائم ، واستعدادها لمواصلة النضال ضد الاستغلال والاستبداد . فلقد قامت الانتفاضة وتطورت وانتهت بدون توجيه ولا مشاركة من الحزب ، رغم ان الجماهير اخلصت لشعاراته في تحركاتها ، ورغم مشاركة بعض المناضلين القاعديين في الانتفاضة .

والاخطر من هذا ان بعض العناصر القيادية قبلت الدخول في المفاوضات مع الحكم غداة قضائه على الانتفاضة بقوة السلاح ، فاتحة المجال للحكم لترميم دعائمه ، ومعقمة لحيرة الجماهير والمناضلين امام ديماغوجية الحكم وسكوت الحزب .

ونتيجة هذه المفاوضات ان المستفيد الاول منها هو الحكم « الاقطاعي » الذي قبل اطلاق سراح بعض القادة الحزبيين مقابل اعدام ١٤

مناضلا ، واعادة بناء جهازه القمعي ، وسد الثغرة التي فتحتها الجماهير في كيانه ، ثم التخطيط لاغتيال اخينا الشهيد المهدي بنبركة .

وبالرغم من هذا ، فلقد حاولت بعض العناصر القيادية الحفاظ على شعرة معاوية مع النظام ، وكان التنكير حتى في تغيير اسم الحزب لابعاد كل احراج في العلاقات مع الحكم .

ان اهم ما يمكن تسجيله من خلال هذه المرحلة الاولى من التطور التاريخي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو المكتسبات الايجابية التي حققها فيما يخص تجنيد الجماهير وتوعيتها ، ومقابل اخفائه في تأطير نضالها الثوري وقيادته . اما عن التناقضات الكامنة في احشائه فنلمسها في غموض الخط الايديولوجي للحزب ، وعدم انسجام مواقفه السياسية ، في حين ان هذه التناقضات لم تعبر عن وجودها بشكل حاد .

## اعادة بناء الحزب على اسس علمية

ان الادراك التام لهذه الحقائق هو الذي دفع بعض الاطر والمناضلين للتفكير بشكل جاد في اعادة بناء الحزب على اسس علمية ، وتحويله من حزب جماهيري الى حزب ثوري وان الانطلاقة في هذا الاتجاه ، كانت بمناسبة انعقاد اجتماع بعض الاطر الحزبية لمناقشة المذكرة التنظيمية والمصادقة عليها ، تلك المذكرة التي استخلصت الدروس من التجربة الحزبية ، والتجارب الثورية العالمية ، واكدت « ان التنظيم الحزبي الثوري يجب ان يركز قبل كل شيء على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، وان تكون نواته الرئيسية هي الجماعة في المعمل والمؤسسة ، كما لحب على ضرورة تطبيق « مبدأ المركزية الديمقراطية الذي يضمن في آن واحد ديموقراطية الحزب وفعالية نشاطه ، بل يضمن مع الهيكل المنظم للحزب استمرار نشاطه في جميع الظروف سواء فيها العادية او الاستثنائية » . ( المذكرة التنظيمية ) .

وكان تطبيق هذه المبادئ والدفع بالاتحاد الوطني نحو تحول نوعي اساسي في خطه الايديولوجي واختياراته الاستراتيجية والتنظيمية ، كان يقتضي خوض نضال داخلي « على المستوى السياسي ضد محاولة جر الاتحاد الوطني للاستسلام امام الحكم الرجعي القائم ، وعلى المستوى التنظيمي ضد محاولة عرقلة تطور الاتحاد الوطني الاجتماعي وتطوير اساليب عمله وتحسينها ، وعلى المستوى النظري الايديولوجي » (١) .

ولقد خاض المناضلون القاعديون هذه المعركة في الواجهتين الداخلية والخارجية بكل طاقاتهم ، وحققوا مكاسب تنظيمية هامة وسط الطبقة العاملة على الخصوص ، وتمكنوا من عزل الاتجاه « اللا سياسي » الاقتصادي الضيق ، وتنظيم وتنشيط الخلايا الحزبية في المرافق الاقتصادية والاجتماعية . وكان هذا الجهود التنظيمي مدعما احسن تدعيم بمجهود مماثل على المستوى الدراسي التحقيقي في آفاق توجيهية متقدمة .

ان هذه الجهود التوجيهية والتنظيمية « قد شكلت بالفعل سنوات ٦٥ - ٦٧ ارهاصات قوية لاقبال الاتحاد على تحقيق التحول الضروري في كيانه ، وتعهدا جادا لبذور التغيير

## بروز التناقضات الداخلية للحزب

ان الجهود الايجابية لاعادة بناء الحزب على اسس علمية سليمة ، قد اصطدم بعراقيل حالت دون احداث التحول المترقب داخل الاتحاد الوطني . واهم هذه العراقيل تتجلى من جهة في العمل المضاد لقيادة النقابة ، وفي التركيب البنوي للحزب وتعوده على الاساليب التنظيمية التقليدية الموروثة عن الحركة الاستقلالية من جهة اخرى .

ولقد توج مجموع هذا العمل المضاد بالاعلان المفاجيء عن توحيد القيادتين الحزبية والنقابية سنة ١٩٦٧ .

### الوحدة الفوقية مع قيادة النقابة

ان اهداء قيادة الاتحاد الوطني لقيادة النقابة التي سبق لها ان عبرت عن توجيهها « الاقتصادى » الرجعي ، بل ان مواقفها اخذت شكل المواجهة العنيفة والقمعية ضد المناضلين الاتحاديين ، يعتبر من باب الانتحار السياسي ، ان لم يكن في اطار المساومات والخلفيات التي اشرفنا لها في الحديث عن المؤتمر الثاني .

هذا بالاضافة الى ان قرار الوحدة اتخذ « دون الرجوع الى القاعدة ، ولا الى الاطارات المتوسطة والدنيا ... اى ان مجموعة من الناس اتفقوا وتنازلوا لبعضهم ، واعلنوا انهم توحدوا ، ثم على الاخرين ان يحضروا بعد الموافقة والتبريك » (٢) .

ولقد كانت لخلفات الوحدة عواقب خطيرة على مستوى تجميد الاجهزة القيادية للحزب كما شكلت عاملا اساسيا في بث الغموض والحيرة لدى المناضلين القاعديين ، وعرقلة مجهودهم التنظيمي .

« فالمعروف ان الكتابة العامة ولا المكتب السياسي لم يسبق لاي منهما ان درس الوضع التنظيمي للحزب ، فاحرى ان يتخذ له التدابير والقرارات اللازمة ، واحرى الاخرى ان يتجند لتنفيذها ... اما اللجنة المركزية ، فقد تم تعويمها بالعناصر الموالية ، وذلك خرقةا للتمثيلية المقررة في القانون الحزبي » (٢) .

وهكذا استرجعت قيادة النقابة نفوذها داخل الحزب ، وتنازلت القيادة الحزبية عن المكاسب التنظيمية وسط الطبقة العاملة ، بل انها غالبا ما ارغمت المناضلين على التنازل عن التنظيمات باسم الوحدة ... « فانتضح للجميع ان تجميد الاتحاد الوطني كان خطة مصممة سلفا » (٢) .

ولقد توج هذا التجميد بصدور التوجيه الرسمي للقيادة الذى اعلن عنه على شكل بيان سياسي سنة ١٩٦٨ ، وذلك بتزكية من اللجنة المركزية - التي لم تجتمع بتركيبها المذكور اعلاه ، او « لتبريك الوحدة » ، ثم المصادقة على البيان ، ثم اقرار تأخير المؤتمر الثالث - هذا البيان الذى سادته من جديد خلفية المفاوضات والمساومات ، بتنازله على الشعارات الثورية للحزب ( المجلس التأسيسي ) ، وتقديمه

الشامل المرتقب من استراتيجيته وسياسته معا ، وتخلص نفسه من ازمة الجمود والتخلف » (٢) .

« البرهان على الاعتدال والرغبة في التعاون » .

ان مجموع هذه المشاكل التوجيهية والتنظيمية قد ادت بالحزب الى مأزق من العجز والجمود : « الجمود العام المطبق هو الصورة الاولى الواضحة على الاتحاد ... وبالتالي ، عجزه المطبق عن اية حركة نضالية او سياسية كحزب او كتظيم » (٢) .

غير ان مجموعة من المناضلين ، قياديين وقاعديين ، لم ترسخ لهذا الواقع الجامد ، وقررت تجاوز هذه الازمة بأساليب جذرية ، وطرح البديل على الساحة النضالية .

### تجربة تنظيمية جديدة

ان الاسلوب الذى اختاره هؤلاء المناضلون ، هو العمل على بناء تنظيم خلوى مضبوط باعتماد الفصائل الواعية من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، وفي آفاق النضال من اجل التغيير الجذرى للهياكل الاقطاعية والاستغلالية بالبلاد . وقد رافق هذه المبادرة التنظيمية مجهود ايجابي على المستوى الدراسي والتكويني .

اما من الناحية التنظيمية ، فيظهر ان المقاييس غالبا ما كانت منحصرة في « الثقة » والنضال الجذرى ضد الاقطاع . هذا مع انعدام خطة تنظيمية ناجعة لحل المشاكل الخطيرة التي كان يعيشها الحزب وتقديم بديل لها .

غير ان هذه المبادرات حملت معها سلبيات اساسية كانت هي السبب في اجهاضها . فمن الناحية التوجيهية يبدو ان الاختيار العام الذى كان يجمع ما بين المناضلين هو النضال من اجل التغيير الجذرى ، ولكن دون التوضيح التام للابعاد الايديولوجية لهذا النضال ، ودون طرح بديل للمشاكل التوجيهية على مستوى الحزب ككل . ذلك ان المناضلين فضلوا تجاوز مشكل القيادة الجامدة والوحدة الفوقية ، ومواصلة الجهود التنظيمية بغض النظر عن تناقضات الحزب ، وفي اطار

ازدواجية معقدة مع قيادة النقابة والقيادة الحزبية .

ان مجموع هذه الاعتبارات قد ساهمت في اخفاق التجربة ، وفتح المجال للحكم لتفهمها واجهاضها ، ثم تسليط القمع ضد خيبرات واصلب المناضلين الاتحاديين ، كما كشفت عن ذلك محاكمة مراكش الكبرى التي انقلبت في الحقيقة الى محاكمة للحكم بفضل صمود المناضلين ووعيهم ، وبفضل مسـتـواهم التكويني اللائق ، عمالا كانوا ام فلاحين ، صناعا ام مثقفين ... الا ان الثمن كان باهضا والتضحيات جساما .

ومقابل هذه المبادرات التنظيمية ، وبكيفية موازية ، فان بعض العناصر القيادية قد استمرت في اسلوب المساومات والتحالقات الفوقية .

### الكتلة الوطنية

اناه محدث في هذا المجال هو الاعلان عن تأسيس الكتلة الوطنية بين الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال ، وذلك باسلوب مماثل للاسلوب الذى تمت به الوحدة مع قيادة النقابة . فلقد اعلنت القيادة الحزبية عن قرار تأسيس الكتلة الوطنية بدون استشارة القواعد الحزبية ، بل ان هذا التكتل تم بشكل فوقى لاغراض تكتيكية محضة .

ان مبدأ توحيد مجموع القوى التقدمية والوطنية في جبهة وطنية من اجل النضال ضد الامبريالية وعملائها المحليين ، مبدأ صحيح لا نقاش فيه . الا ان نجاح هذه الجبهة واستمرارها يتطلب شروطا توجيهية وتنظيمية مسبقة ، منها على الخصوص طرح برنامج وطني تقدمي ووسائل تطبيقية ، وتوفير ميزان القوى لصالح الحركة التقدمية لضمان استمرار النضال نحو آفاق ثورية اشتراكية .

واذا كانت الكتلة الوطنية قد ساهمت في عزل الحكم مرحليا ، كما انها طرحت برنامجا وطنيا مناسباً للمرحلة ، فانها كانت بعيدة عن توفير الشروط الضرورية لتشكيل جبهة نضالية حقيقية ، باعتبار الاسلوب الفوقى الذى تمت به ، ونظرا لان الاتحاد الوطني كان عاجزا عن تشكيل العمود الفقري للنضالي داخلها بسبب



المناضلين الاتحاديين في محاكمة مراكش

الازمة الحادة التي كان يعيشها . والحقيقة ان الكتلة الوطنية قد تمت بين القيادتين بخلفية التحضير للانتخابات والمفاوضات ..

**ان وحدة ظرفية من هذا النوع ، تنتهي بانتهاء الاغراض الانتخابية والتفاوضية التي تمت من اجلها .**

وفي سياق التحالفات والمساومات الخاطئة ، تأتي سلسلة من المفاوضات القيادية مع الحكم القائم . ان مجمل هذه المفاوضات لم يستند منها في الحقيقة الا الحكم الرجعي الذي يستعملها ذريعة لاصلاح اوضاعه كلما اختنقت الازمة التي يعيشها نتيجة لطبيعته اللا شعبيية ، وسياسته المناهضة لمطامح الجماهير . فاستعمل اللقاء مع الحركة الوطنية والاتحاد الوطني على الخصوص صمامة تمكنه من ربح الوقت واسترجاع قواه ، وممارسة تاكتيكيه على الحركة الوطنية من اجل خدمة استراتيجيته . فبالاضافة الى ان المفاوضات

كانت تتم دائما في السرية التامة عن المناضلين والجماهير بصفة عامة ، فانها كانت عاجزة عن تحقيق مكتسبات تقدمية جزئية .

**ان اهم ما تفرزه لنا الممارسة الحزبية من خلال هذه المرحلة الثانية من التطور التاريخي للاتحاد الوطني ، هو استمرار غموض خطه الايديولوجي - رغم المحاولات القاعدية - وتذبذب وتضارب اختياراته السياسية ، وعدم استقرار اساليبه التنظيمية والنضالية . وهذا يكشف لنا عن بداية بروز التناقضات الداخلية للحزب الناتجة عن تضارب وتناقض المكونات والروافد التي بني على اساسها ، فعبرت كل من هذه الروافد عن وجودها بشكلها الخاص . فأكدت القيادة النقابية تشبثها بالتوجيه الاقتصادي الضيق ، وبرز اختيار النضال الجذري ضد الهياكل القائمة ، وفي نفس الوقت - وبشكل مزدوج - مارست القيادة الحزبية اساليب المفاوضات والتحالفات الفوقية ... بينما اجهضت المحاولات الجادة من اجل بناء**

## تعميق وتوضيح التناقضات الداخلية للحزب

الوطني على اثر الوحدة مع قيادة النقابة ، وبعد فترة القمع التي مر منها الحزب ، اخذ بعض المناضلون - قياديا وقاعديا - المبادرة لاعادة احياء التنظيمات الحزبية ، واسترجاع نشاطها . ولقد بذل مجهود ايجابي في مختلف القطاعات لاعادة تنظيم الخلايا الحزبية .

واستجاب المناضلون بحماس لهذه المبادرات التنظيمية ، حيث تمكنت القواعد من استرجاع نشاطها نسبيا ، بالرغم من ان التنظيم لم يأخذ شكله المضبوط ، وغالبا ما اكتسى هذا المجهود طابع « اعادة التحريك » .

وفي سياق هذه المبادرات ، دعت اللجنة الادارية الى اجتماع ٣٠ يوليو ١٩٧٢ ، لمعالجة المشاكل الداخلية للحزب . وكانت اهم القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع ، هو حل المكتب السياسي وعزل قيادة النقابة ، ثم تعديل تكوين اللجنة الادارية واعطاؤها الصلاحية التامة لتحمل المسؤوليات التي يخولها لها القانون الداخلي ، كما قدم من طرف القيادة الحزبية نوع من « نقد ذاتي » حول خطأ الوحدة .

الا ان اجتماع ٣٠ يوليو قد احاطت به بعض السلبيات والملايسات حالت دون جعله انطلاقة تنظيمية وتوجيهية ذات النفس الطويل . يراعى الاجتماع تمثيلية مضبوطة للفروع والاقاليم على اساس مبدأ المركزية الديمقراطية ، بقدر ما كان عبارة عن تجمع للاطر والمناضلين باستدعاء من المسؤولين . هذا بالاضافة الى ان الاجتماع كان مفاجئا وان مضمونه والاقتراحات المطروحة من طرف المسؤولين لم تناقش مسبقا من طرف القواعد احتراما لمبدأ الديمقراطية داخل الحزب واجهزته .

اما عن تكوين اللجنة الادارية الجديدة ، فانه لم يراعى التمثيلية الحقيقية للمناضلين المسؤولين والنشيطين ، وخاصة العمال منهم ، بقدر ما كان ثمره للتعيينات القيادية المبنية على خلفيات ومساومات ...

وكاستمرار لاجتماع ٣٠ يوليو ، عقد اجتماع اللجنة المركزية وانبتق عنه بيان ٨ اكتوبر

١٩٧٢ ، الذي يعتبر بيانا جد متقدم في تحليله للتناقض الاساسي ، وطرحه للاهداف والشعارات المناسبة للمرحلة التي لا زلنا نجتازها ، كما يشكل تعبيراً صائباً عن النضج الايديولوجي النسبي داخل القواعد الحزبية .

غير أن المناضلين فوجئوا مباشرة بعد الاعلان عن بيان ٨ اكتوبر ، بصدور الجواب الرسمي للحزب عن « الرسالة الملكية » ، ذلك الجواب الذي يتناقض في جوهره مع بيان ٨ اكتوبر ، خصوصا في طرحه الخاطيء لشعار المجلس التأسيسي الذي اعتبره مجرد مجلس تكون مهمته اصلاح بعض البنود من الدستور المنوح .

ونشير كذلك الى ان القيادة الحزبية قد اقترحت من جديد تغيير اسم الحزب بمناسبة المفاوضات التي فتحتها الحكم مع مجموع القوى التقدمية والوطنية ، والانتخابات التي وعد بها من جديد . الا أن المناضلين رفضوا هذا الاقتراح جملة وتفصيلا ، وحالوا دون تطبيقه .

وبالرغم من هذه التناقضات التي عرفتها انطلاقة ٣٠ يوليو ، فان المناضلين القاعديين قد انكبوا على مواصلة الجهود التنظيمية من اجل تمكين وتركيز التنظيم الحزبي ، وتصعيد النضالات الجماهيرية التي عمت مرافق اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق ، حيث عرفت نجاحات مهمة في المجال النقابي والمطلبي على الخصوص .

### تجربة ٣ مارس ١٩٧٣

وفي غمرة هذه النضالات الجماهيرية ، عرف الحزب تجربة جديدة تجلت في انطلاق عمليات مسلحة ضد بعض المؤسسات الحكومية في المدن والبوادي .

وبالرغم من ان تنفيذ هذه المبادرة قد قام به مجموعات من المناضلين القاعديين ، فان هذه التجربة لا يمكن تجزئتها او تشخيصها ، بل يجب وضعها في اطارها الحزبي الشامل ، كما ان الازدواجية المعقدة التي كان يعيشها الحزب قياديا لا تسمح بتحديد المسؤوليات بشكل واضح . ومن جهة اخرى ، فلا يمكن حصر تحليل هذه التجربة في البحث عن نواقصها التقنية والفنية ...

فالطروح علينا اذن ، هو البحث في العناصر التوجيهية والتنظيمية التي كانت اساسا لهذه التجربة ، لغرض استخلاص العبر والدروس منها .

فمن الناحية التوجيهية ، يبدو ان المحور الاساسي كان هو ضرورة الاعتماد على الكفاح المسلح لتجنيد الجماهير المتذمرة ، واستغلال ظروف عزلة الحكم وضعفه ، للشروع في العمل من اجل تحقيق « سلطة الشعب » ...

أما من الناحية التنظيمية ، فيبدو أن التنظيم الحزبي قد اعتبر مجرد عامل مساعد لتنظيم خاص ومكيف مع الشكل المباشر للنضال .

ان هذه الخطوط العريضة تبرز لنا الثغرات والاعطاء الاساسية في تجربة ٣ مارس .

ان التناقضات الداخلية التي برزت من خلال المرحلة السابقة ، سببها بها التطور التاريخي للحزب وديناميكيته الى المزيد من التوضيح والتعميق ، ثم التفجير ، وذلك من خلال اربعة احداث في هذه المرحلة الثالثة من التطور التاريخي للحزب : تشكيل تيار « اليسار » ، عزل القيادة النقابية ، تجربة ٣ مارس ، واخيرا المؤتمر الاستثنائي .

### تشكيل تيار « اليسار »

ان اصول هذا التيار كانت موجودة داخل الاتحاد منذ انتفاضة مارس ٦٥ ، وتجسد في مجموعة من الشباب الاتحادي الرافض لسياسة الحزب « وتكتيك » قيادته والمناهي بالتوضيح النام للمشاكل الايديولوجي . وقد اصطدم هذا التيار بعدم توفر الحزب على هياكل ومناهج تسمح بالنقاش الديمقراطي . اما الممارسة القيادية على الساحة السياسية ( وحدة ٦٧ ، المفاوضات ، الكتلة الوطنية ... ) فلقد عمقت التناقض وادت به الى الانسحاب من الحزب ، وتشكيل تنظيم مستقل ، وذلك بتنسيق مع تيار مماثل داخل حزب التحرر والاشتراكية .

الا ان هذا التنظيم العام لم يقدم البديل الصائب على المستوى السياسي والتنظيمي ، بقدر ما كان عبارة عن تجمع لاتجاهات مختلفة ومتناقضة ، يوحد ما بينها الطعن في الحركة الوطنية ككل ، والمزايدة في الشعارات الثورية ، مما ادى بهذا التيار العام الى السقوط في **الخطأ المتطرف اليساري** . وسيحقق فيما بعد تطورات وتغييرات لا يسمح مجال هذه الدراسة النقدية للحزب بالتطرق اليها .

### عزل قيادة النقابة عن القيادة الحزبية

ان انسحاب « تيار اليسار » عن الاتحاد الوطني ، ما فتىء ان تبعه تفجير للتناقض الكامن داخل القيادة الحزبية وذلك ما بين « العناصر النقابية » والعناصر القيادية الاخرى .

فبعد فترة الجمود المطبق التي عرفها الاتحاد



المناضلين الإنحاديين في محاكمة القنيطرة

فاقرار الكفاح المسلح كمبدأ في حد ذاته ، دون تحضير الشروط السياسية والتنظيمية لتنجيز الطاقات الجماهيرية واستغلالها حول هذا الشكل المتقدم من أشكال النضال ، لا يمكنه الا ان يعطي نفس النتائج السلبية التي تؤدي اليها اعمال العنف المزمولة في غياب الحزب الثوري المنظم ، وذلك مهما بلغت شجاعة المناضلين الذين يقوهمون بدور التنفيذ .

وهذا ما كشف عنه اخفاق هذه التجربة ، حيث أتاحت الفرصة للحكم لشن حملة قمعية في منتهى القساوة ، وتجلت في تصفية عدد من المناضلين الذين ساهموا مباشرة في العمليات المسلحة ، واختطاف واعتقال العشرات من الاطر والمناضلين ، بالإضافة الى قرار توقيف الاتحاد الوطني ، والحملة التعسفية والارهابية في الاوساط الجماهيرية بشكل عام . وقد انجز الحكم هذه الاهداف القمعية والتصفوية بسهولة وسرعة ، مما أثبت أن التنظيم الحزبي لم يكن قط مكيفا لمواجهة القمع والاستمرار في جميع الظروف ، وان التنظيم الخاص بالعمل المسلح لم يكن في مستوى الدفاع عن النفس ، وبالأحرى حماية الجماهير الشعبية وصيانة مصالحها .

اما عن الجوانب الايجابية في هذه التجربة ، فنشير الى انها ساهمت من جهة في توضيح التناقضات الداخلية للحزب ، وتفجير التناقضات الكامنة في قيادته ، ومن جهة اخرى ، فلقد ساعدت على توضيح الرؤيا الجماهيرية للثورة ، وكشفت - ولو مقابل ثمن باهض - على عدم جدوى اعمال العنف المعزولة ، وضرورة الاتجاه بشكل جاد نحو مهمة بناء الحزب الثوري ذي الآفاق الايديولوجية الواضحة ، والاستراتيجية الصارمة القارة والتنظيم الثوري المبني للطاقت الجماهيرية والقادرة على التكيف مع جميع اشكال النضال ، وكيفما كانت نتائج التجربة ، فان المناضلين الاتحاديين الذين ساهموا في تنفيذها - عمالا فلاحين ومثقفين - هم من ابناء الشعب المغربي الذين وهبوا حياتهم في سبيل التحرر والانعقاد . فنضالهم وتجربتهم ، داخل صفوف المقاومة الفلسطينية او ضد الحكم « الاقطاعي » ، جزء لا يتجزأ من تجارب الحركة التقدمية والثورية المغربية : ايجابيات تنير الطريق ، وسلبيات كلها دروس للمستقبل .

الهدف هو الاقتصار على خلق تجمع واسع يستعمل كورقة ضغط في ظل المساومات والخلفيات القيادية ؟ ..

ان هذه المرحلة الثالثة من التطور التاريخي للحزب ، قد سجلت بالفعل توضيح وتعميق التناقضات الداخلية التي اشيرنا اليها في تأسيس الاتحاد الوطني وعبر المراحل التاريخية السابقة .

فلاحظ ان النقابة قد تم فصلها عن الحزب ، واصبحت قيادتها تتمتع باستقلالها التنظيمي نقابيا وسياسيا . اما تطور تيار المقاومة وجيش التحرير عبر المراحل السابقة ، فلقد وجد تجبيره الملموس من خلال تجربة ٣ مارس ، مشجرا بذلك الازدواجية التي كانت كامنة على المستوى القيادي . وبهذا يكون الاجال قد افسح واسعا « لاطر السياسية » التي ساهمت في تأسيس الحزب للتعبير عن اختياراتها وذلك من خلال المؤتمر الاستثنائي والممارسة المرافقة له .

ان التطور التاريخي للحزب وديناميكية الصراع ما بين مكوناته الاساسية ، وانعكاس هذا الصراع على مستوى الاختيارات التوجيهية والعملية ، ان كل هذه المعطيات تفرز لنا الممارسة الفعلية والشاملة للحزب ، وتسمح لنا بتسجيل الخلاصات الاساسية على المستوى الايديولوجي والاستراتيجي والتنظيمي .

التنظيمية للحزب لا تسمح بعمل جاد في هذا الاتجاه ، ولا تسمح للقواعد بالمشاركة الفعلية في التحضير وفي الاجال المحددة .

والى جانب هذه الاعتبارات التي تشكل خرقا صريحا لمبدأ الديمقراطية داخل الحزب ، فان الوثائق المحضرة للمؤتمر قد شكلت انحرافا خطيرا بالنسبة لتراث الحزب ومكتسباته ، وجعلت مبادرة تغيير الاسم وتحضير المؤتمر عبارة عن محاولة انفصال قيادي ايدولوجيا وسياسيا .

الا ان مجمل الانحرافات التي حاولت القيادة تمريرها من خلال المؤتمر الاستثنائي قد لقيت معارضة واعية وحازمة من طرف القواعد الحزبية التي عبرت على تشبثها بمكتسبات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، سواء داخل المؤتمر الاستثنائي نفسه او خارجه .

وان الممارسة القيادية التي تلت المؤتمر ، والتي تجلت في مساومة جديدة مع الحكم ، وتنظيميا في التركيز على المفهوم المائع ( التجمعات والندوات ) قد جعلت المناضلين يعمقون طعنهم في سياسة قيادة الاتحاد الاشتراكي ، ويطرحون تساؤلات اساسية حول خلفية المؤتمر الاستثنائي : فهل كان الهدف من عملية تغيير الاسم وتحضير المؤتمر المستعجل هو وضع تاريخ الحزب جانبا حتى لا يشكل احراجا في العلاقات مع الحكم ؟ ام الهدف هو « تصفية حسابات » قيادية ؟ وهل يكون

## ما هي ايدولوجية الحزب ؟

التالي :

(أ) اتجاه « النزعة الاقتصادية » - الناتج عن تأثير عناصر قيادة النقابة - الذي حاول باستمرار عزل الطبقة العاملة عن النضال السياسي .

(ب) الاتجاه « الوطني الجذري » - يمثلته مناضلوا المقاومة وجيش التحرير - الذي طرح باستمرار التغيير الجذري للهياكل القطاعية والاستعمارية ، لكن بدون ان يتمكن تاريخيا من تسجيل هذه الاهداف في اطار اختيار ايدولوجي واضح .

(ج) اتجاه « نفعي » - الناتج عن تأثير « الاطر السياسية » - اتسم بعدم الاستقرار في الاختيار الايدولوجي واعتماد النفعية ( البراغمة ) .

ان الاكتفاء بوصفات عامة جاهزة ( البورجوازية الصغيرة ، الاصلاحية ، البيروقراطية ... ) لا يمكنه الا ان يعطي صورة مغلوطة عن الشكل الايديولوجي للاتحاد الوطني ، وذلك بسبب من تركيبه البنوي المعقد .

فالكونات الاولى التي بني على اساسها ( النقابة ، المقاومة وجيش التحرير ، الاطر السياسية ) ، والتناقضات الداخلية التي برزت على اثرها ، وتعمقت وتوضحت من خلال التطور التاريخي للحزب ، قد انعكست على المستوى الايديولوجي ببروز اتجاهات مختلفة تعايشت وتصارعت داخل الحزب وخارجه .

ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات على الشكل

## المؤتمر الاستثنائي

على اثر الجمود العام الذي عرفه الاتحاد الوطني بعد الحملة القمعية الشاملة التي تلت حوادث ٣ مارس ، بدأت تصل من جديد اصدا، المفاوضات والاتصالات ... ولقد اغتتم الحكم هذه الفرصة لتنفيذ الاعدام في حق ٧ مناضلين اتحاديين ، وذلك في نفس اليوم الذي استقبل فيه رسميا بعض العناصر من قيادة الحزب .

وفي ظل هذا « الانفتاح » الجديد ، تقرر تغيير اسم الحزب بشكل فوقي مفاجيء ، وبدون اخذ رأى القواعد ، كما تقرر تحضير مؤتمر استثنائي في ظرف ثلاثة اشهر .

ولقد فوجيء المناضلون بهذه القرارات الفوقية ، وتساءلوا عن اسباب الاستعجال والتسرع في عقد المؤتمر ، لا سيما وان الظروف

## الاستراتيجية والتكتيك لدى القيادة الحزبية

بمفهوم لا يقل خطأ وخطورة بالنسبة للعمل الجماهيري الذي عالجتة القيادة الحزبية باستمرار بنفس المنطق المصلحي - سواء بالنسبة للشعبية الاتحادية ، أو الاتحاد المغربي للشغل ، أو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب - والذي ينظر الى المنظمات الجماهيرية كمجرد ورقات ضغط .

ولتبرير هذه السلسلة من المساومات ، فلقد اضطرت القيادة الى ممارسة التكتيك اتجاه المناضلين والجماهير بأساليب مختلفة ... « تعتقد الجماهير ان صراعنا مع الحكم لا يتعدى ان يكون صراعا على السلطة ، ومع قيادة الاتحاد المغربي للشغل ، خصوصا وانها تبلغ بأن الصراع على المبادئ ومن اجلها ... ثم لا تلبث ان ترى ان من تصارعوا بالامس أصبحوا اخوة اليوم من غير ان تلمس ان شيئا تغير لصالحها ، فهي دائما مدعوة للتفويض والموافقة ، او دعوتها لتصديق فلان ضد فلان ... فتبقى الازمة بالحركة الوطنية ، وبالاتحاد الوطني ، ازمة القيادات تنعكس على الجماهير بالخسارة ، ولا تعطي من الايجابيات اي شيء ... »

### مشاكل التنظيم

المستوى التنظيمي تارة بمحاولات جادة لبناء الحزب على اساس الخلية والمركزية الديمقراطية واخرى بواسطة تنظيم مستقل يتعايش في ازدواجية معقدة مع باقي التنظيم الحزبي .

اما الاتجاه النفعي ، فلقد حاول باستمرار الحفاظ على التنظيم الجماهيري المتلاشي المقاييس والذي يسمح بايجاد اضخم قوة ضغط ممكنة ، مع الاستفادة والحفاظ على مجموع التنظيم الحزبي .

ان هذا التركيب المعقد للهيكلة التنظيمي الحزبي ، قد نتجت عنه امراض تنظيمية ، منها الحلقية وانعدام الحد الأدنى من الديمقراطية الداخلية ، وغياب مقاييس مضبوطة في الاستقطاب ، وخضوع القيادة لتأثير الاشخاص والزعامات ، عوض خضوعها للمراقبة القاعدية ..

### استمرار وتطوير مكتسبات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

هذا التحول والذي عبر عن وجوده طوال التاريخ النضالي للحزب ، لم يتمكن من بلوغ أهدافه بسبب من الاجهض المستمر الذي تعرض له .

ان هذا التيار يوجد اليوم في أحسن الظروف لتوضيح اختياراته ، وطرح بديل ثوري يتجاوز التحليل التبريري ، ويستفيد من الممارسات الخاطئة داخل الحزب .

ان الاتحاد الوطني باعتباره تيارا جماهيريا عند تأسيسه ، كان ولا بد أن يتعرض للفرز الطبقي من خلال تجربته النضالية الطويلة والغنية بالدروس ، وهذا ما حدث بالفعل من خلال توضيح وتفجير مناقضاته الداخلية .

( البقية على ص ٨ )

ان غموض الخط الايديولوجي للحزب قد أدى الى غياب استراتيجية واضحة وشاملة ، وفتح المجال واسعا للنفعية على مستوى القيادة كما أشرنا سابقا ، والتي تنطبق عليها هذه المقولة للأخ المهدي بنبركة : « انه من البديهي أن يكتفي بالخطا التكتيكية المرحلية ، دون أن ينطلق من أفق استراتيجي ، يكون مصيره اما أن يسرق منه الخصم سياسته ، واما أن يظهر بمظهر الانتهازية » .

والحقيقة أنه لا يمكن حتى التحدث عن التكتيك ، نظرا لغياب الاستراتيجية . ذلك أن الذي مارسه القيادة بالفعل ، هو سلسلة من المساومات اتجاه الحكم واتجاه القوات الحليفة وذلك في اطار ازدواجية معقدة مع سلسلة من المحاولات الجزئية . فلا المفاوضات مع الحكم ، ولا التحالفات ( الكتلة الوطنية ، الوحدة مع قيادة النقابة ) ، كانت تنجز وفقا لمتطلبات المصلحة الظرفية .

بيد أن النتائج كانت دائما عكسية . فالحكم هو الذي استفاد من المساومات التي وقعت معه ، بينما انعكس المفهوم الخاطيء للتحالف

ان الاشكال والاختيارات التنظيمية ما هي الا انعكاس عملي للاختيارات الايديولوجية . فلقد رأينا كيف انعكس تأسيس الاتحاد الوطني على اساس ميثاق ٥٩ ، بتكوين تيار جماهيري مبني تنظيميا على مبدأ اللا مركزية والتجمعات العامة . ولقد ادى بروز التناقضات الداخلية للحزب وتعميقها وتوضيحها الى بروز اشكال تنظيمية مطابقة للاختيارات التوجيهية التي تواجدها وتفاعلت داخل الحزب .

وهكذا ضم الحزب ، ولفترات منقطعة ، مجموع النقابة الاتحاد المغربي للشغل كهيكلة تنظيمي ، له استقلاله الذاتي ، ولكنه يعتبر جزءا لا يتجزأ من التنظيم الحزبي .

اما الاتجاه الوطني الجذري ، والاتجاه المتقدم ايديولوجيا ، فلقد ترجما اختياراتهما على

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد أدى دورا هاما في التطور السياسي للشعب المغربي بمساهمته في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية ، وتوضيح طبيعة النظام الاستغلالية ، وابرار التناقضات الموجودة في مجتمعنا من خلال النضال العملي المموس للمناضلين الاتحاديين الذين عودوا الشعب المغربي على الصمود والتضحية والكفاح ... مشكلين بذلك العمود الفقري للحركة التقدمية المغربية .

الا ان متطلبات النضال الثوري بلادنا تفرض باستمرار تحويل الاتحاد الوطني الى حزب ثوري قادر على تأطير الجماهير الكادحة - وفي طليعتها الطبقة العاملة - وقيادة نضالها الثوري ضد أعدائها الطبقيين . وان التيار القاعدي الذي يسعى الى تحقيق

(د) اتجاه متقدم ايديولوجيا ترجم رغبة القواعد الحزبية في تحويل الاتحاد الوطني الى حزب ثوري .

وإذا بحثنا المواقف الحزبية والوثائق الرسمية منها والغير الرسمية ، فبإمكاننا تصنيفها بنفس الشكل :

(أ) التقرير المذهبي لسنة ١٩٦٢ ، وتوجيهات المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل .

(ب) بيان للشعب المغربي بمناسبة انتخابات ١٩٦٣ ، برنامج ٣ مارس ١٩٧٣ ، ومجموعة من الدراسات والتقارير الداخلية .

(ج) البيان السياسي لسنة ١٩٦٨ ، الجواب عن الرسالة الملكية ، مشاريع وثائق المؤتمر الاستثنائي .

(د) الاختيار الثوري ، المذكرة التنظيمية ، بيان ٨ أكتوبر ، بالاضافة الى مجموعة من الدراسات الصادرة ما بين سنة ٦٥ - ٦٧ .

ونشير جانبيا الى ان هذا التصنيف لا يعني الاشخاص واختياراتهم ، بل يهتم فقط بالاتجاهات الفكرية التي تواجدها داخل الحزب .

الا ان هذه التصنيفات الاولية التقريبية لا يمكن اخذها كوصفات ساكنة جامدة ، بل لا بد من الاخذ بعين الاعتبار العلاقات ما بين هذه الاتجاهات الاساسية ، وتأثير كل واحد منها على الاخر .

فأول ما نلاحظ في هذا المجال هو الترابط والتحالف ، بل الاندماج الذي حصل ما بين « الاتجاه الوطني الجذري » والاتجاه المتقدم ايديولوجيا ، وذلك عبر مجمل التطور التاريخي للحزب . فبغض النظر عن العناصر التي فضلت الانسحاب من الحزب بتكوين تنظيمها الخاص ، فان اغلبية العناصر المتقدمة ايديولوجيا داخل الحزب قد شكلت تيارا عاما ساهم في التحولات الايجابية التي عرفها الحزب ، كما ساهم ، وفي نفس الوقت ، في جميع المحاولات المتجزئة .

وفيما يخص « النزعة الاقتصادية » فلقد استطاعت باستمرار ان تحافظ على نوع من الاستقلال الذاتي ، مع محاولات ناجحة احيانا لفرض توجيهها على المستوى القيادي ، وذلك الى ان انفردت بتنظيمها السياسي الخاص .

اما عن الاتجاه « النفعي » فلقد استطاع ان يفرض نفسه على مستوى القيادة الحزبية ، وان يطبع ممارستها بطابع النفعية ( البراغمية ) ، ويقفز بها من مواقف التطرف الى مواقف الاعتدال من التفاوض الى النضال الجذري ، من الوحدة الى الانفصال ... كل ذلك حسب متطلبات سياسة مصلحة يومية ، تقلص الاستراتيجية الحزبية وتحصرها في نقطة واحدة : مشكل السلطة .

وما دام هذا الاتجاه الاخير هو الاتجاه السائد الذي فرض نفسه قياديا ، فان الخط الايديولوجي العام للحزب قد طبع خلال التجربة السابقة بطابع الغموض والتذبذب ..

## حصيلة . و بديل

بالاساس الانطلاق من قضية عدالة : تحرير المنطقة من الاستعمار ، تحقيق وحدة الشعب المغربي في إطار النضال ضد الحكم « الاقطاعي » والحفاظ على رصيد النضال الوجدوي لتطويره في آفاق وحدة الجماهير الكادحة .

فتجاهل الشعب المغربي ، وتبسيط المشكل وتركيزه في صراع بين نظامين ، واختلاق الكيانات المصطنعة - ما سمي « بالجمهورية الصحراوية » - يؤدي هذا موضوعها الى تسهيل شروط نجاح المخطط الرامي الى تصفية الانظمة الوطنية ، وتركيز الرجعية الحاكمة ، وتصفية امكانية وحدة الشعوب باذكاء نار الحرب بينها .

انه لمن المؤكد ان الشعبين الجزائري والمغربي في غنى عن كل الممارسات التي تنمي شروط الحرب ، وكل الاصداء التي تصل عن أكثر من جهة تؤكد هذه الحقيقة بشكل واضح : رفض الشعبين للحرب ، لا سيما وانهما يلمان من الان مخاطرها ونتائج بوادرها :

- طرد وتشريد المغاربة من الجزائر .
- تشريد المغاربة الصحراويين القاطنين منهم واللاجئين .
- استفحال الاوضاع المعيشية العامة للجماهير .

ان ما آلت اليه الاوضاع في المغرب العربي ، على اثر تحريك قضية الصحراء المغربية يضع جميع القوات الوطنية والتقدمية امام بديل نضالي واحد : النضال ضد الامبريالية والرجعية في عموم المنطقة ، من منطلق وحدة الشعب الواحد ، وفي آفاق وحدة الشعوب . ولن يتأتى تصحيح الصورة لمواجهة التناقضات الرئيسية الحقيقية الا اذا اتجه النضال نحو تحقيق شعارات اساسية :

- ◆ فضح مساومات الامبريالية والرجعية والتي جسدتها اتفاقيات مدريد .
- ◆ التثبيث بوحدة الشعب المغربي ووحدة ترابه شمالا وجنوبا ، وتجسيم تناقضاته الاساسي في الحكم الرجعي حليف الامبريالية .
- ◆ النضال ضد اذكاء اثنسوفينية بين الشعوب والوقوف ضد الحرب .

ان هذه المهام الصعبة - والتي لا محيد عنها - هي اساس كل تضامن مع الشعب المغربي في النضال ضد الامبريالية وعملائها وفي تطلعه للتحرير والوحدة . وستكون اول خطوة في هذا الاتجاه هي ارجاع الحكم « الاقطاعي » الى ما كان عليه من ضعف وعزلة قبل ان يتبنى شعار التحرير بهدف افراغه من محتواه الحقيقي .

### اعتذار

نعذر لقراء وأصدقائنا « الاختيار الثوري » عن هذا التأخير في صدور أجزائنا ، والناج عن ظروف خارجة عن ارادتنا . كما نؤمل أن « الاختيار الثوري » ستصدر بانتظام في اليوم العاشر من كل شهر وذلك ابتداء من العدد المقبل .

### ● السكوت المطبق على باقي الاراضي المحتلة : سبته ومأيلية وأجزر الجعفرية .

وإذا كانت مغربية الصحراء لا احد ينازع فيها غداة « الاستقلال » وعلى اثر كفاح جيش التحرير في الجنوب ، فان المسؤول الاول عن التشكيك فيها هو الحكم الرجعي المغربي . فهو الذي اجهض التحرير بتواطؤ مكشوف مع الاستعمار ، ثم عمل على اهماله أكثر من ٢٠ سنة حيث اكتفى بطرح القضية على المؤسسات الدولية لتزكية « تقرير المصير » ، وهو الذي اقحم الجيران فيها عن طريق اتفاقيات نوادييو واكادير .

وهكذا استطاع ان يشكك في شعار بديهي لا نقاش فيه بالنسبة لمجموع الحركة الوطنية والتقدمية : استرجاع الصحراء المغربية وتحريرها من الاستعمار الاسباني .

وبواسطة طرح تقسيمي مغلوط - وضع السؤال في لاهى والامم المتحدة وفي اطار الحملات الدبلوماسية - اراد الحكم ان يفرغ التحرير من مفهومه الحقيقي ، وان يحرف عمق الصراع بين القوات المناصرة للامبريالية والقوات المناهضة لها ، خالفا في نفس الوقت تناقضات وسط الحركة التقدمية الدولية والحركة الوطنية على مستوى المغرب العربي .

وبهذا يكون قد طمس مؤمنا الازمة الخائفة التي كان يعيشها ، وساهم بالدور المخوط به على مستوى المخطط الامبريالي في الوطن العربي - الرامي بطبيعة الحال الى تصفية الرصيد الوطني لصالح الرجعية - حيث اعتبرت قضية الصحراء مناسبة لتنفيذ جزء من هذا المخطط ، كما كان الشأن بالنسبة لحرب رمضان واتفاقيات سيناء ، وكما هو الشأن بالنسبة للمحاولات الفاشلة في لبنان .

ان فضح مخطط الامبريالية والتصدى لعملائها ، وتحويل الصراع ضدها ، يقتضي

بمجرد ما يقرب من عامين على طرح مسألة الصحراء في اساحة الثرياسية ، يحق لنا الوقوف عندما اعطته هذه الفترة كحصيلة : ماذا حققت الامبريالية وعيبتها الرجعية ؟ ماذا استفادت القوات الوطنية في مجموع المغرب العربي ؟

قبل عامين ، كان الحكم الرجعي المغربي يعيش أزمة خانقة نتيجة الاجماع الشعبي ضد سياسته اللا وطنية ، والاتصالات المتواصلة للجماهير المغربية ، والظعن المباشر في مشروعيته ومن داخل أجهزة الدولة كما هو الشأن بالنسبة للانقلابيين العسكريين . وبالرغم من قمع الوحشي المتواصل ، لم يستطع ضمان شروط استناره وسيطرته على الوضع الداخلي . وانعكست هذه الوضعية خارجيا بعزلة وازمة لا تقل خطورة بالنسبة اليه .

في اطار هذه الوضعية العامة ، بادر الحكم بتبني قضية الصحراء مستهدفا من وراء ذلك الاهداف الاساسية التالية :

- الخروج من عزله الداخلية والخارجية واسترجاع ثقة الامبريالية .
- امتصاص نفخة الجماهير وطمس مطالبها الاقتصادية والسياسية .

● اكتساب الصيغة الوطنية الففودة بتحقيق « وحدة وطنية » وهمية حوله ، وفي نفس الوقت استعمال الحركة الوطنية المغربية واجهة اصطدام دبلوماسيا وسياسيا .

ومنذ الانطلاقة اعتمد اسلوب الحوار مع الامبريالية ، وبواسطة الدعم المتبادل معها استطاع ان يقق حلول الاستعمار الجديد على صعيد المنطقة :

- ضمان استمرار المصالح الامبريالية ، العسكرية منها والاقتصادية .
- تقسيم الشعب المغربي ، وتجزأة ترابه لقائدة موريطانيا .

### استمرار وتطوير مكتسبات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ( نعمة )



استمرار نضال جيلين

وإذا كانت قيادة الاتحاد الاشتراكي قد عبرت محاولة انفصال قيادى ، فان المجال مفتوح اليوم للطبقة العاملة ولجميع المناضلين الثوريين داخل الحزب للتثبيث بايجابيات الاتحاد الوطني وتطويرها وتعميقها .

ان هذه العملية لا يمكنها ان تتم الا عبر تعميق الفرز الطبقي داخل الحزب ، وبواسطة النقاش الجدى والمسؤول ما بين جميع القواعد الحزبية التي تعي لتناقضاتها مع قيادة الاتحاد الاشتراكي ، وتنظيم وتناضل من أجل الحفاظ على مكتسبات وتراث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لتتوجه بها نحو مهمة بناء الحزب الثورى ، مع ما يقتضي ذلك من تصحيح في الاختيار الايديولوجي ، وتركيز وتتمتين في التنظيم ، وحوار مع كافة المناضلين

الثوريين والنقديين . انها عملية طويلة النفس ، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المستقبل ، وتضع جانبا الاعتبارات النفعية المرحلية ..